

## الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

### ظاهرة الأخطاء المتكررة في الوثائق والمعاملات الإدارية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

تشهد عدد من الإدارات العمومية والجماعات الترابية، وكذا بعض الوكالات المكلفة بتحرير العقود، انتشاراً مقلقاً لظاهرة الأخطاء المتكررة في الوثائق الرسمية والمعاملات اليومية. وتتجلى هذه الأخطاء في الصياغة الإملائية والنحوية، وإدخال معلومات خاطئة في الشواهد الإدارية، أو ارتكاب هفوات تتعلق بالأرقام، التواريخ، أو أسماء الأشخاص، مما يُربك المرتفقين، ويُعرضهم لمشاكل قانونية أو إدارية، ويُهدد الثقة في المرفق العمومي.

كما لا تخلو المرافق التجارية والخدماتية بدورها من اختلالات مماثلة، من قبيل أخطاء في أسعار السلع، فواتير غير دقيقة، أو معلومات مغلوطة على المنتوجات، ما يضطر المواطن إلى مراجعة كل معطى بشكل دقيق مخافة الوقوع ضحية لتلك الأخطاء.

وفي ظل هذه الوضعية، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها من أجل:

- تعزيز ثقافة الدقة والإتقان في الإدارات والمصالح الترابية التابعة للوزارة؛
- تفعيل آليات المراقبة والتكوين المستمر للموظفين المعنيين؛
- حماية المواطنين من تداعيات هذه الأخطاء، وضمان جودة وموثوقية الوثائق والمعاملات الإدارية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

فاطمة الكشوتي